الخاتمة
طرح السؤال

لا ريب في أن استهلاك النفط والغاز الطبيعي سيستمر في الارتفاع بقوة في السنوات القادمة. وقد يكون هناك تفاوت في معدلات النمو وآفاق الزمن التي تستخدمها الهيئات الدولية والحكومات والشركات المختلفة، ولكن الاتجاهات لا جدال فيها. وإذا نظرنا بعيداً، حتى عام 2025 أو 2030، فسيبقى النفط مصدر الطاقة المهيمن، على الرغم من أن دور الغاز الطبيعي سيستمر في النمو. وقد تم تخيل اقتصاد الهيدروجين منذ القرن التاسع عشر، ولكن الطريق المباشرة للوصول إليه تتم حتى الآن عبر أنواع الوقود الأحفوري. وقال كايل مكسارو نائب وزير الطاقة الأمريكي، بصراحة: «ما نحاول القيام به لاقتصاد الهيدروجين إنما هو أخذ الكثير من الموارد المحلية، المتمثلة في الفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية وما إلى ذلك، واستخدامها لإنتاج الهيدروجين»[1].

إن نسبة الطلب المسؤولة عنه الدول النامية آخذة في التزايد بقوة. وفي عام 2001، كانت نسبة استهلاك الدول النامية للنفط 64% مما استهلكته الدول الصناعية. وبحلول عام 2025، سوف تصل النسبة إلى 94%، وذلك وفقاً لتوقعات الحكومة الأمريكية[2]. وسيكون الطلب الإجمالي في اقتصاديات الدول الآسيوية النامية مضاعفاً في الإطار الزمني نفسه. وبحلول عام 2030، ستصل حصة الدول غير الأعضاء في OECD إلى 50% فيما تبلغ حصتها الآن 38% [3]. وسينمو الطلب على الغاز الطبيعي بأقصى سرعة في الدول النامية، ولكن افتقارها إلى البنية التحتية سوف يعني أن دول منظمة OECD ودول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق ستكون مسؤولة عن معظم الاستهلاك.

والنتيجة الطبيعية لهذا الأمر أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية ستستمر في الارتفاع بما يزيد عن 50% في المدة التي تمتد حتى عام 2025، وذلك وفقاً لأرقام

الولايـات المتحدة. وتظهر التوقعـات أن الدول النامية ستكـون مسؤولة عن 60% من هـذه الزيادة. ووفقاً لحسابات وكالة الطاقة الدوليـة فإن توزيع نسب الانبعاثات لعام 2000 مـا بين دول OECD والدول النامية والـدول ذات الاقتصاديات الانتقالية كان 55% و34% و11% على التوالي. ويعتقد أن هذا سيتغير في عام 2030 ليكون كما يلي 43% و47% و10%.

وأسبـاب ذلـك بسيطة، فالـدول النامية الكبرى لا تقـوم ببنـاء صناعاتها لتلبية الطلـب المحلـي فحسـب، بـل إنهـا تعمل بصـورة متزايـدة بوصفهـا مصانـع للدول الصناعيـة، وحتى الدول التي تجاوزت مرحلة التصنيع. ومن دون بنية تحتية متطورة للغاز الطبيعي، وموارد مالية للتقليل من الانبعاثات، ومع الاعتماد الهائل على الفحم، فـإن الانبعاثات الصادرة عـن الصناعات التصديرية أعلى ممـا ستكون عليه، لو لم تعمـل الشركات الغربية على هجرة إنتاجها؛ سعياً وراء العمالة الأرخص (والضوابط البيئيـة الأضعف). ولإنتاج وحدة من المخرجـات الاقتصادية تستخدم الدول النامية المستـوردة للنفط ضعف كميـة النفط الذي تستخدمه الـدول المتقدمة[4]. وفي الوقت ذاتـه، فإن التمـدن وتحسين البنية التحتيـة لوسائط النقل يتيحـان للمجتمعات التي كانت إلى الآن تعتمد على موارد الكتل الحيوية الوصول إلى طاقة تعتمد على النفط.

فيمـا تُعدّ توقعـات الطلب والانبعاثـات بالنسبة للدول النامية عاليـة، إلا أن نسب الاستهـلاك والانبعاثـات للفرد الواحد هـي أقل بكثير، وستبقى أقـل من النسب التي تسجلهـا الـدول الأعضاء في OECD الشرهة للطاقة. وهكـذا، على سبيل المثال، فإن استهـلاك الفرد الواحد للكهرباء في الدول النامية يصل إلى نحو سبع الاستهلاك في دول OECD، ومـن المتوقع أن تتغير تلك النسبة بحلول عام 2030 لتصل إلى الخمس أو السدس. وسترتفع انبعاثات الفـرد الواحد في الدول النامية لتصل إلى 4.5 أطنان في الصـين، و1.6 طن في الهند و1.3 طن تحت الصحراء الأفريقية بحلول عام 2030 ولكنها تقارب 12 طناً في دول OECD وسترتفع لتصل إلى نحو 13 طناً[5].

إن الهيمنة المستمـرة للهيدروكربونات على مزيج الطاقة الدولية معناها استمرار الـدور الاقتصادي، ومن ثم السياسي للدول المنتجة والمستهلكة للنفط والغاز الطبيعي

سـواء بسـواء. وسيبقـى تقلب أسعـار النفط (ذات التأثـير الكبير علـى أسعار الغاز الطبيعـي) محدداً أساسيـاً للإيرادات المتوافرة لحكومات الـدول المنتجة. وستستمر هـذه الهيمنة في التأثير ـ لدرجة مثيرة للجدل ـ علـى اقتصاديات الدول الصناعية، وإلى درجـة أكبر على اقتصاديـات الدول النامية. وتتم إحدى طرق دراسة هذا الأمر عبر وضع الاقتصاديين نموذجاً لأثر زيادة أسعار النفط. وفي عام 2000 كان صندوق النقـد الـدولي قد وضع نموذجـاً لآثار حصول زيـادة في أسعار برميـل النفط تبلغ 5 دولارات، وبعـد ثلاث سنـوات أخذت وكالة الطاقة الدولية تدرس آثار حصول زيادة تبلـغ 10 دولارات للبرميل. ومع أنه ينبغي عدم أخذ الأرقـام الدقيقة المتوقعة حرفياً، ولكـن الاستنتاجات الإجمالية على العكس من ذلك؛ نظراً لأن معدل السعر لسلة خام أوبـك قد ارتفع بالفعل مـن 23.12 دولاراً للبرميل في عام 2001 إلى 28.16 دولاراً في عـام 2003 و 30.75 دولاراً في الربع الأول من عام 2004، ليرتفع إلى ما يزيد عن45 دولاراً في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2004.

وتظهر ورقة البحث التي أعدها صندوق النقد الدولي[6] أن زيادة تبلغ 5 دولارات في أسعار النفط لخمس سنوات ستزيد فائض الحساب الجاري للإمارات العربية المتحدة بما يزيد عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي. وستكون روسيا رابحاً كبيراً آخر، ولكن بالنسبـة لبعض منتجي النفط مثل المكسيـك وماليزيا ستكون الآثار الإجمالية سلبية؛ نظـراً للآثار التـي ستحدثها على تجارتها وعلى الدول المستهلكـة. وبالنسبة لمجموعة الـدول الأعضـاء في منظمة أوبك، فـإن صافي الميزان التجاري سـوف يتحسن بنسبة تصـل إلى 6.5% من إجمالي الناتج المحلي، حتى إنـه سيتيح المجال أمام آثار ثانوية. وسيتـم إنفاق نحو 7.5% من الإيرادات الإضافية على الواردات بعد ثلاث سنوات إذا أعقبتهـا حادثة مماثلة لما سبق، على الرغم من أن التقدير يشير إلى تصميم لتجنب دورات الازدهـار والأزمات الاقتصادية للمكاسـب غير المتوقعة السابقة، وهكذا كانت التقديـرات المرتفعة للـواردات قد أوحت بالاستمرار في إعـادة تدوير إيرادات النفط لتعود إلى جيوب شركات وحكومات الدول الأعضاء في OECD.

ولقد ضعفت المخاوف السعودية من زيادة العجز في الميزانية بفعل بقاء أسعار النفط مرتفعـة، وقامت المملكة بمراجعة توقعات الفائض لعام 2004 ليصل إلى 5.3 مليارات

دولار[7]. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن النمو في إيرادات النفط كان يعني لها توليد زيادة في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5% في عام 2004 وسياسات مالية توسعية[8]. ولكن أثر الإيرادات الأفعوانية الذي يحدثه تقلب الأسعار على الدول المعتمدة على تصدير النفط ما يزال موجوداً. وقد ارتفعت إيرادات صادرات نفط أوبك بنسبة 24% في عام 2003 لتصل إلى 242 مليار دولار، ومن المتوقع أن يتبعها انخفاض بنسبة 5% [9]. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية كان من المتوقع حصول انخفاض بنسبة 14% في عام 2004 ولكنه تأجل بفعل المزيد من ارتفاع الأسعار في تلك السنة. وتقول تقديرات البنك الدولي: إن معدل النمو الاقتصادي الذي حققته روسيا في عام 2003 البالغ 7.2%، يمكن أن نعزو 3% منه إلى ارتفاع أسعار النفط. وفي السنوات القليلة الماضية وصل نمو روسيا إلى 5% فقط عندما أخذت أسعار النفط في الارتفاع، وكان الدرس الذي خلص إليه البنك الدولي أنه لكي تحقق روسيا هدفها المتمثل في مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي لديها في غضون عشر سنوات يجب إما أن يستمر ارتفاع أسعار النفط أو أن يتم إجراء إصلاحات بنيوية[10].

من الطبيعي، كما علَّمت التجربة الدول المصدرة، أن أسعار النفط المرتفعة ليست بالنعمة الخالصة. وقد كانت المملكة العربية السعودية تجادل طيلة عدة عقود من الزمن، بأن دفع الأسعار لترتفع كثيراً، بحيث تقيد الطلب أشبه بتجويع الإوزة التي تبيض ذهباً.

أصبحت سرعة تأثر الدول الأعضاء في OECD للارتفاعات الحادة في أسعار النفط في الوقت الحالي، أقل بكثير مما كانت عليه في الماضي، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى انخفاض كثافة استخدام الطاقة. في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، كان الإنفاق على الطاقة يشكل 8% من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة، حصة النفط منها 5%، والفحم 2%، والغاز الطبيعي 1%. وبحلول عام 1981 ارتفعت النسب مسجلة 14% و8% و2% على التوالي. ثم انخفضت في عام 2001 لتصل إلى 7% و3.5% و1% على التوالي[11]. ومع ذلك، فبعد ارتفاع الأسعار في نهاية التسعينيات، كانت البيانات النهائية لأعداد هائلة من الشركات تبدو غير

مكتملـة من دون إيراد سطرين يشيران إلى الآثار السلبيـة لتكاليف الطاقة المرتفعة. وفي عـام 2004، مع حصـول ارتفاع إضافي في أسعار النفـط والغاز الطبيعي، وبشكل خاص الأسعار الإشارية الآجلة، ازداد سعي مراقبي السوق للحصول على المشورة من أمثال آلان غرينسبان الرئيس المحنـك لمجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وعندمـا كشفت الولايـات المتحدة عن عجز مالي فاق المتوقـع في شهر مايو/ أيار من عـام 2004، لم تشكل أسعار النفط سـوى نحو 13% من الزيادة، فيما تعزى لتكاليف الطائرات المدنية نسبة أعلى، كذلك كان تقرير السوق لوكالة الطاقة الدولية الصادر في الشهر ذاته قد أظهر ارتفاعاً غير متوقع في الطلب على النفط من الدول الأعضاء في OECD.

كانت الزيادة في أسعار النفط عامي 1973 ـ 1974 قد تسببت في خسارة مباشرة في التجـارة بالنسبة للدول الأعضاء في OECD بلغت قرابة 2.5% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك وفقاً لصندوق النقد الدولي. ويقول آخرون: إن إسهام أسعار النفط في الخسـارة المقدرة بـ 350 مليار دولار من الناتج في أثناء الكساد الذي أتى لاحقاً كانت أعلـى من ذلك. وكان أثر صدمـة أسعار النفط في عامي 1979 ـ 1980 على معدلات التبـادل التجاري للـدول الأعضاء في OECD أكبر بكثـير، إذ بلغت 3.5% من الناتج المحلـي الإجمالي، وذلك وفقـاً للتقرير ذاته الذي أعده صنـدوق النقد الدولي، ولكن كان لدى الدول المستهلكة هذه المرة سياسات مناسبة، وحافظت على الأجور للسيطرة علـى الأثـر التضخمي. وهذا ما جعل تلـك الزيادة الطفيفة التـي دامت مدة قصيرة وجرت قرابة أزمة حرب الخليج من عام 1990 ليس لها أي أثر يذكر.

وتقول الورقة التـي أعدها صندوق النقد الدولي، والتي تفترض ارتفاعاً في أسعار برميـل النفط يعـادل 5 دولارات مدة خمس سنوات: إن إجمـالي الناتج المحلي للدول الصناعيـة سيكون أقـل بنسبة 0.3% ممـا سيكون عليه بخلاف ذلـك، ولمدة سنتين قبـل عودته إلى مستواه الطبيعي. وسيعاني الميزان التجـاري انخفاضاً يبلغ نحو 20 ـ 27مليـار دولار في السنـة. وتشير وكالة الطاقة الدوليـة إلى دراسات تقدر بأن زيادة 10 دولارات للبرميـل ستخفض نمو النـاتج المحلي الإجمالي بنسبـة 0.6% في الدول

الصناعيـة. وحـين عرضت الوكالـة نموذجاً لارتفـاع قصير الأمد يبلـغ 10 دولارات للبرميـل، وجـدت أن نسبة نمو النـاتج المحلي الإجمالي للولايـات المتحدة سيقلّ فقط بنسبـة، 0.15% و0.2% و0.3% لكل من منطقة اليـورو واليابان على التوالي. وتقول وكالـة الطاقة الدوليـة: إن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمـالي العالمي في أماكن أخرى ربمـا كانـت أعلى بنصف نقطة مئوية سنوياً في عامي 2002 ـ 2004 إذا ظلت أسعار النفط حسب مستوياتها أواسط عام 2001 [12].

ولكن، وعلى الرغم من بعض المخاوف حيال أسعار النفط التي وجدت تعبيراً عنها في الأسـواق الآجلة، إلا أن النمو الاقتصادي في الولايـات المتحدة كان يتسارع في عام 2004، حتى وإن تلكأت أوروبا واليابان، الأمر الذي أدى إلى قول وكالة الطاقة الدولية: إن أسعار النفط تفاقم مشكلات البطالة والعجز في الموازنة.

وتتحمـل الدول الناميـة المستوردة للنفط أعبـاء الأسعار المرتفعـة، فقد أصبحت كثافـة الطاقـة لديهم أكبر بكثير والطلب لديهم آخذ في النمـو، وغالباً ما يكون أسرع مـن قدرتهم على دفع الأموال. كذلك، يعمل العديد مـن هذه البلدان على دعم بعض أسعـار النفط. وتعد الدول الفقيرة جداً وذات المديونيـة المرتفعة أكثر الدول تضرراً. كمـا أنه من شأن تقلـب تكلفة هذه السلعـة المستوردة المهمة جـداً أن يشكل صعوبات في مجـال التخطيط. فزيـادة 5 دولارات على سعر البرميل تـؤدي في مالي إلى زيادة العجـز في الحساب الجاري بنسبـة 1.25 بالمئة من الناتج المحلـي الإجمالي، و1.6% في بيلاروسيـا. ومن بين أكـبر اقتصاديات الدول النامية تعـد الهند وكوريا الجنوبية والباكستان والفيليبين وتايلاند وتركيا الأكثر تضرراً. فعلى سبيل المثال، يعاني الناتج المحلـي الإجمالي في الهند انخفاضاً بنسبة 0.5% وكوريـا الجنوبية 0.9%. ونتج عن الصدمـة التـي أثرت في الصين انخفاض في الناتج المحلي الإجمـالي بنسبة 0.4%. ووفقـاً لسيناريو وكالة الطاقـة الدولية الذي يتحدث عن زيادة تبلغ 10 دولارات سوف يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بنسبة 0.75%.

تؤدي زيادة الأسعـار –في الظاهر– إلى تحويل الأموال من جيوب الدول المستوردة إلى الـدول المصـدرة. لكـن الاقتصاديين يـرون أن الأمر أكثر تعقيداً مـن ذلك، وأن

هناك انخفاضاً في النمو الاقتصادي العالمي، وأن أحد الأسباب لذلك أن أولئك الذين يخسرون الدخل ـ المستوردون ـ يستجيبون بالنزوع إلى خفض مصروفاتهم أكثر من أولئك الذين يربحون الدخل ـ المصدرون ـ فيزيدون مصروفاتهم. وهذا يؤدي إلى نقص صافٍ في الطلب، كذلك فإن الزيادة في أسعار النفط تؤثر في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر زيادة تكلفة المواد المصنعة المستورة. وفوق هذا، هناك التأثير الأوسع للتضخم وآثاره على الأسواق المالية.

بالرغم من ذلك، فإن هذا الجدل الاقتصادي ضد أسعار أكثر ارتفاعاً يستحق تفحصاً سياسياً دقيقاً؛ لأنه يقترح وجود مصلحة عالمية في معدل النمو العالمي الأعلى. بيد أن هذا الاقتراح مريب جداً، إذ فيه اقتصاد دولي يقوم فيه لاعبو أمريكا الشمالية وأوروبا بالتبشير بالتجارة الحرة، بينما يحافظون بعناية على خطط المعونة الخاصة بهم ويستخدمون ثقلهم في منظمة التجارة العالمية لدعم هيمنتهم. وتظهر بيانات مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية أن حصة البلدان النامية من التصدير العالمي لكافة أنواع الوقود تبلغ 57.8%، وهكذا فهي أعلى بكثير من خامات المعادن أو المواد الزراعية الأولية أو المواد الغذائية، (تصدر أوروبا الشرقية نسبة أخرى من الوقود تبلغ 10.1%).

ومنذ أن أصبح النفط، ثم بعد ذلك الغاز الطبيعي، سلعاً إستراتيجية، أخذت الدول الإمبريالية، وما بعد الإمبريالية تسعى بشكل مباشر أو غير مباشر للحفاظ على السيطرة على موارد الهيدروكربونات وأسعارها، وكان هذا واضحاً جداً خلال مدة الامتيازات وتحديد الأسعار، ومنذ أن انتزعت منظمة أوبك قرارات الإنتاج من أيدي الشركات وحكوماتها أصبحت هذه المنظمة تعامل على أنها بعبع، كارتل غير مقبول، وذلك عندما كانت الأسعار تهدد مستويات ربح الشركات المستهلكة للطاقة الموجودة في البلدان المصنعة، وبشكل مماثل، فقد وجه إليها اللوم بسبب ارتفاع التكاليف بالنسبة لسائقي السيارات في البلدان المستهلكة بالرغم من أن الضريبة التي تؤخذ من أسعار الضخ خارج الولايات المتحدة تتجاوز تكلفة النفط الخام المكرر من أجل صنع الوقود، ومع ذلك، ففي أوقات الأزمات السياسية كان يعتمد على أوبك؛

لضمـان إمدادات النفط والسيطرة على السعر، فضلاً عن أن دفاع أوبك عن الأسعار يدعم أرباح شركات النفط الكبرى، ويبقي رؤوس الشركات الصغيرة فوق الماء.

أليس هناك حجة تقول: إن العدل والإنصاف يتحققان بشكل أفضل عبر معدل نمو اقتصادي عالمي أقل يصبح فيه حقاً مشروعاً للبلدان النامية المصدرة للنفط المطالبة بالحصول على نصيب أكبر من الثروة؟ وبرغم كل شيء، ففي المدة ما بين عامي 1996 و2000 جمعـت مجموعـة السبعة ـ التـي أعضاؤها أغنى وأقـوى دول العالم ـ ضرائب على النفط بقيمة 1.300 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت عائدات النفط التي حصلت عليها دول أوبك 850 مليار دولار[13]. وهذا بسيط، لكن قول الحقيقة يترك جانباً بعض الحجج الأخرى مثل لماذا على البلدان الغنية المستوردة للنفط والغاز الطبيعي أن تدفع أكـثر إلى البلدان النامية المنتجة، ومن بين هذه الحجج أن الاحتياطيات لا تعوض؛ لذا فالعلاوة مبررة، وأن الأسعار الحقيقية ستنخفض على المدى البعيد، وأنه يجب تسعير الهدروكربونات بالمقارنة مع مصادر الطاقة البديلة لإيجاد قيمتها الحقيقية.

هنا توجد مشكلة، طبعاً، ألا وهي كما تبين نماذج الاقتصاديين، أن الأسعار الأعلى من المرجح أن تؤذي الاقتصاديات النامية المستوردة للنفط أكثر مما تؤذي اقتصاديات البلـدان المصنعة الغنية. وهناك جدل لحث دول مثل الهند والبرازيل والصين وتركيا لتتخـذ اتجاهاً نحو مزيد من الكفايـة بالطاقة. والبلدان المنتجـة لقصب السكر مثل الهند والبرازيل يمكنها تقريباً الحد من الحاجة إلى الوقود الأحفوري من أجل وسائط النقـل عبر التحول إلى الوقود الحيوي المستخرج من القصب وتخفيض انبعاثات ثاني أكسيـد الكربون بشكل كبير. ومـن ناحية أخرى، قد تكون النتيجة الطبيعية استخدام أكثر للفحم من أجل توليد الطاقة.

يجادل بعضهم بأن الدول النامية لديها فرصة للتخلص من بعض التقنيات الأشد ضرراً للبيئة التي قدمت الطاقة لتطوير البلدان الصناعية، ويرى آخرون هذه الحجة تحـركاً مبطَّناً لإجبار العالم النامي على قبـول تطور اقتصادي أبطأ من أجل تخفيف الضـرر البيئي الذي أحدثـه العالم الصناعـي. وفي غياب الإجـراءات المخففة يكون مـن الصعوبة بمكان دعم الحجة بأن الأسعـار الأعلى للنفط والغاز الطبيعي هي أداة للتغيير عند الأخذ في الحسبان مولدوفا أو غويانا أو بينين.

أمـا المشكلـة الأخـرى في الجدل الداعـي لأسعـار أعلى للنفـط والغـاز الطبيعي بوصفهـا وسيلة لإعادة توزيـع الثروة، فقد عولجت بشكل مفصل جداً في هذا الكتاب: نفـس الشـروط الاجتماعية والسياسيـة التي ينطـوي عليها الاعتماد علـى صادرات الهيدروكربـون. فالعدالـة والإنصـاف ومبادئ إعـادة التوزيع، ناهيك عـن أي شيء سياسي أكـثر راديكالية، لا تتحقق عبر إرسال عائدات الإيجار الضخمة إلى صناديق النخـب التـي تجعل من نفسها ثرية، سواء كانت هذه النخـب عائلات مالكة من أصل مشكوك فيه أو ديكتاتوريات أو سياسيين مرتبطين بمصالح شركات داخلية أو أجنبية. فالاعتماد على صـادرات الهيدروكربون في الاقتصاديـات النامية والانتقالية يترافق بعدم التنمية وزيادة حدة الفقـر والبؤس والصراع المدني والحكم الاستبدادي. وميل إيجـارات النفط والغاز لتقوية التحديات لوحدة الـدول الموجودة إنما هو تهديد دائم للحكومـات المركزية. فخلال سنة واحدة للاحتلال في العراق كانت هناك دعوات من جنوبه للسيطرة على العائدات وإقامة دولة فيدرالية، وإذا لم تتم تلبية هذه الدعوات، فهـل سيكـون هناك مزيد مـن المطالبات الأكـثر إلحاحاً وراديكالية بعـد ذلك؟ ففي وسـط العنف المتزايد سوءاً في منطقة الدلتـا النيجيرية، يزداد تفسير عمليات شفط النفـط من أنابيب النفط الذي تقوم به الميليشيات بمصطلحات شعبية شبه سياسية، لصوصية ممزوجة برفض للحكومة في العاصمة أبوجا.

لم تنجـح البلـدان المصـدرة، كلٌّ بمفردهـا في التنويع بعيـداً عن النفـط والغاز الطبيعـي، أي «زراعة النفط». وهذا سببـه جزئياً التنافس على الإيجار الذي امتص الطاقـة السياسية والاقتصادية، وفي جزء آخر بسبب التوجه نحو العمليات الإنتاجية الفرعية كالتكرير والصناعات البتروكيميائية التي لم تفعل شيئاً سوى تضخيم حدود صناعة معزولة. وفي الماضي، أدت خطط التنويع إلى مشروعات غير مناسبة وانتشار الفيلة البيضاء.

في السنـوات الأخيرة قامت منظمات غير حكوميـة وهيئات تابعة للأمم المتحدة بالتحـرك من أجل فرض الشفافية في خطـط تطوير المشروعات. وحثت حملة: «قم بنشر ما تدفع» شركات الصناعة الزائدة النشاط على الكشف عن المبالغ المصروفة

من أجل الحصول على تراخيص الاستكشاف والإنتاج. وفي عام 1999 أطلق الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان فكرة قيام اتفاق عالمي بين الشركات الكبرى ووكالات الأمم المتحدة، تلتزم الشركات بموجبه بتسعة مبادئ رئيسة في مجالات حقوق الإنسان والعمال والممارسة البيئية الجيدة. وقد وضع مشروع تشاد ـ كاميرون لإنتاج النفط وخط الأنابيب نموذجاً جديداً لضبط الإيجارات والإشراف عليها بتوجيه من البنك الدولي.

ماذا تستطيع هذه المبادرات تحقيقه؟ إن حملة الشركات لتحقيق الشفافية في حصولها على التراخيص شيء إيجابي بقدرٍ ما يساعد على منع أو كشف الفساد وسوء توجيه العائدات. لدرجة أنها قد تشجع المؤسسات المالية على تفحص العمليات في بلد ما بشكل أكثر دقة. وبالفعل، هناك دليل على الفحص الأكثر دقة للمشروعات، وعلى أي حال، فإن الفساد بمعنى الإثراء غير المشروع ليس إلا إعلاناً طفيفاً لتوزيع إيجارات النفط. وكما سبق أن بينا، فالمشكلة الأساسية هي مشكلة بنية اقتصادية وسلطة سياسية. فالحكومات التي تشرف على توزيع الثروة النفطية للموالين لها هي حكومات معترف بها وشرعية، والتشخيص المقيِّد أو المحدِّد لعائدات أنغولا من النفط الذي قام به البنك الدولي وجد أن هناك 4 مليارات دولار قد ضاعت بين عامي 1997 و2002، ومع ذلك، كانت الحكومة في عام 2004 لا تزال قادرة على الحصول على قرض ميسر من الصين قيمته 2 مليار دولار وذهبت شركة النفط الحكومية إلى مصرف ستاندرد تشارترد لتحصل على قرض آخر من تلك القروض المدعومة بالنفط التي كثر توجيه النقد لها قيمته 2.5 مليار دولار، وفي هذه الأثناء، وإلى الشمال، وبرغم جميع الانتقادات الموجهة للنظام، فإن منح التراخيص لمنطقة التنمية المشتركة في نيجيريا وساوتومي سوف يتم بشكل كبير (مع أنه ليس حصرياً) على أساس علاوات التواقيع.

سواء كان ذلك جيداً أو سيئاً، فإن الرقابة على عائدات مشروع تشاد ـ كاميرون محدودة في مدتها، والروح التي ستعامل بها تجلَّت في عام 1989 عندما أسرع الرئيس إدريس ديبي إلى إنفاق 4 ملايين دولار، من الدفعة الأولية إلى الحكومة التي تبلغ 25 مليون دولار، على شراء الأسلحة.

لقد اجتذب الاتفاق العالمي شركات ذات أسماء كبيرة، لكن سمعة هذه الشركات سرعان ما لطَّخت سمعة المبادرة. ومن بين أوائل المنضمين جماعات الضغط الأقوياء من أجل حقوق الإنسان والعمال والبيئة التي كان من المفترض في الاتفاق أن يعززها، وإلى جانب شركة شل و بي بي كانت هناك شركات مثل نايك وريوتنتو ونوفارتس ذات سمعات مخزية بالنسبة لعمال محلات الحلويات والبيئة والترويج العدواني للزراعة المعدلة وراثياً. وكما يقول النقاد، فإن الصفة التطوعية للاتفاق العالمي قد أدت ببساطة إلى صرف الاهتمام عن تجنب الالتزامات القانونية. وفي الوقت نفسه، فإن الكثير من النقابيين سيقولون: إنه كان تقدماً جيداً عندما أقنع الاتحاد الدولي لنقابات عمال الطاقة ICEM شركة النفط الروسية الكبيرة ليوك أويل بتوقيع اتفاقية على أساس ذاك الاتفاق. ولكن في منتصف عام 2004، أصدر الأمين العام لـ ICEM فرد هغز تقريراً شديد اللهجة يقول فيه: إذا لم يُعطَ الاتفاق صلاحيات لطرد الشركات التي وقعت، ولكن لم تنفذ فإن مشاركة النقابات في الهيئة ستكون معرضة للخطر[14].

إذا ظهر أن القليل قد تغير أو يتغير في البنية الاجتماعية السياسية للبلدان المصدرة المستقرة، فربما يكون الأمر الأكثر إحباطاً تلك الإشارات الدالة على تكرار أحوال النزاع والفقر واللامساواة في بلدان مصدرة، أو قد تصبح مصدرة. كانت ساو تومي إي برينسيب الصغيرة الفقيرة مهيأة لتكسب قرابة 200 مليون دولار عام 2004 من حصتها من دفعات شركة النفط؛ لتقوم بالاستكشاف في منطقة التنمية المشتركة نيجيريا- ساوتومي. وهذا المبلغ يمثل خمسين ضعفاً لمعدل عائدات الصادرات السنوية. وكما ذكر أحد التقارير:

بالرغم من أنه سوف تمرّ سنون عديدة قبل إنتاج النفط فعلاً، فإن توقع الثروة الجديدة قد أدى منذ الآن إلى زيادة عدم الاستقرار في أوضاع الجزيرة، حيث حدثت هناك تغييرات متكررة في الحكومة، ومخاوف من الفساد.

برز هذا الموضوع في يوليو/تموز 2003 عندما أدى انقلاب عسكري إلى خلع السيد دو منزس [رئيس الجمهورية] مدة قصيرة، ثم أعيد إلى منصبه؛ نتيجة ضغط دولي، ووقع اتفاقاً مع الثوار الذين طالبوا بأن يكون لرأيهم وزن أكبر في كيفية إنفاق أرباح النفط الخام.

كما كانت هناك مخاوف حول شفافية [الترخيص] عملية البيع بالمزاد العلني[15].

وقد ذكرت صحيفة الصناعة [إبستريم] أن ساوتومي سرعان ما ستلحق بجارتها الكبيرة نيجيريا في التعامل مع الانشقاق الداخلي حول مزايا العمليات الأساسية للنفط، وتابعت:

تواجه ساوتومي معارضة جديدة من مجتمعات أقليات، تطالب بحقوق سابقة في منجم الثراء المتوقع قبالة الشاطئ.

وبينما يعيش معظم سكان الولاية البالغ عددهم 135000 نسمة في ساوتومي، فإن نحو 5000 نسمة فقط يعيشون في برينسيب، التي هي الأبعد شمالاً من الاثنتين، وتستطيع الادعاء بأنها الأقرب إلى المناطق النفطية الثماني المعروضة في دورة الترخيص الجارية...

حتى إن العضو الوحيد في المجلس الوطني الممثل للجزيرة سيماولافارز دعا إلى الاستقلال ... ويعتقد بعضهم أن احتجاجات الجزيرة تمثل أكثر من رمايات تمهيدية في المعركة التي تلوح في الأفق من أجل الحصص المتعلقة بتمويل التنمية من عائدات النفط في المستقبل[16].

تعد غينيا الاستوائية منتجاً جديداً للنفط، وقد بدأت قبل حين تصدر بمعدل عدة مئات الآلاف من البراميل يومياً، وهي الموقع المأمول للمحطة الرئيسة للغاز الطبيعي المسال المعد للتصدير إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، وتبين صحيفة Global Witness غلوبال وتنس[17] أن المعدل الضخم لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 60% عام 2001 قد حصل مع دخول أرباح النفط، ومن المقدر أن تتضاعف عائدات النفط ثلاث مرات ما بين عامي 2001 و2003، ومع ذلك فإن وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة لاحظت عدم وجود تحسن في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان الذين يعيش معظمهم في فقر مدقع، وهذا دليل قوي على سوء إدارة النخبة لعائدات النفط، وانحدار المؤشرات الاجتماعية.

إن رئيس الجمهورية تيودورو أوبيانغ الذي وصل إلى السلطة عبر انقلاب ضد عمه، يحكم البلاد من خلال عصبة محدودة تستخدم الوحشية والقمع ضد أي معارضة كأمر طبيعي، وربما تكون المفاوضات المتعلقة باتفاقيات المشاركة في الإنتاج مع الشركات قد جرت دون براعة أو مهارة، فما تأخذه الحكومة قليل جداً، ولكن لعل 500 مليون دولار غير محسوبة، والقليل من عائدات النفط المحسوبة رسمياً، تجعل النظام لا يقلق كثيراً. وفي مارس/ آذار 2004، حصلت محاولة انقلاب فاشلة، ولكنها لم تكن غير متوقعة ضد الرئيس أوبيانغ.

وفي المغرب، فإن أول تطوير للنفط قبالة شاطئ موريتانيا سوف يعطي الحكومة ربحاً صافياً مقداره 100 مليون دولار سنوياً بعد استعادة الشركات لتكلفة رأس المال. وهذا سيزيد عائدات الحكومة بنسبة 50% تقريباً، وسيعقبه تطوير ثانٍ، وهناك حديث مبكر مفاده أن البلد سيصبح مصدراً للغاز الطبيعي المسال، ولكن موريتانيا مناسبة جداً لتكون ضمن البلدان التي لن تشهد شعوبها ازدهاراً، بل ستزداد أوضاعها الاقتصادية سوءاً مع انطلاق قطاع الهيدروكربون.

لقد كانت الانقلابات محرك التغيير في موريتانيا منذ أن استقلت، ولكن مجتمعها يعاني من انشقاقات قبلية. وهناك صدامات بين مدة وأخرى بين المجتمعات الزراعية المستقرة والرعوية في الجنوب، والعلاقات مع المغرب والسنغال غير مريحة، كما أن البلد طرف خارجي في نزاع الصحراء الغربية. فضلاً عن أن سياستها الداخلية كانت ميداناً لمصالح تتراوح ما بين حزب البعث العراقي وإسرائيل. وجرت محاولة انقلاب في منتصف عام 2003، في نفس الوقت الذي كانت فيه شركات النفط تضع خططها النهائية لتطوير حقل شنقيطي، كما ذكرت تقارير أخرى حدوث محاولات للاستيلاء على السلطة في العام المقبل عندما أكدت الشركات احتمال وجود آبار أخرى.

إذا كان استثمار الهيدروكربونات يطرح أسئلة سياسية حول توزيع وتوظيف العائدات داخل البلدان المنتجة، فإنه يفعل ذلك أيضاً في الإطار الدولي. ومن غير الممكن فصل النفط والغاز عن الجغرافيا السياسية. ولقد سعت الدول الإمبريالية

منـذ التزامها بالانتقال من الفحم إلى النفط إلى ضمان تزويدها به عبر علاقات القـوة التي تراوحت ما بين النهب الصريح الـذي يحميه نظام الامتيازات وفرض النفـوذ علـى الـدول الزبونـة، والإسـاءة إلى الأنظمـة السياسية غـير المطواعة، واحتـلال المناطق المنتجة، ومد النفوذ السياسـي والاقتصادي إلى البلدان المنتجة الجديدة. وتم استخدام المؤسسات المالية الدولية التي يهيمن عليها الغرب لتشجيع الليبراليـة، ولكـن في العراق قامت قـوات الاحتلال بكل بساطـة بفرض الشركات الخاصـة بهـا في أجزاء كبيرة من قطـاع الطاقة؛ بهدف الحصـول على السيطرة الفنيـة والمالية، فارضةً سياسـة الأمر الواقع التي سوف تجد الحكومة الوطنية أنه مـن الصعب عكسها، وفي أثناء ذلك جرت عشرة تحقيقات منفصلة؛ لمعرفة مكان وجـود عشرات المليارات من الدولارات من أربـاح النفط العراقي، وذلك بعد سنة مـن الاجتياح، ولم تقتصر التحقيقات على تناول الفساد المزعوم لبرنامج «النفط مقابـل الغذاء» الـذي كان موجوداً خلال معظم المدة التي كان فيها العراق خاضعاً لعقوبات الأمم المتحـدة، وإنما كذلك عدم وجود محاسـبة لإنفاق نظام الاحتلال لـ 20 مليار دولار من أرباح النفط. لقد رفع الاحتلال راية الشفافية المالية، ثم أخذ يدوسهـا بقدميه في الوحـل، مبيناً مرة أخرى التأثير الخبيـث للإيجار في بلد ذي حكومة، لا تخضع للمحاسبة.

كانت العلاقات -ولا تزال- مع الدول المنتجة تتحدد بمدى فائدة الأنظمة الموجودة في دعم السيطرة بعد الاستعمارية على احتياطات الهيدروكربون. فالنظام الاستبدادي في إيران أيام الشاه كان حليفاً رئيساً عندما كانت القومية العربية تُعدّ تهديداً لمصالح الـدول الأعضاء في OECD. وجرى تسليح صدام حسـين طيلة مدة حربه ضد إيران ما بعد الثورة، ولم يُعدّ شيطاناً إلا بعد اجتياحه للكويت عام 1990. وكان يُضْفَى بريق مـن اللمعان على الحكم الملكي المحافظ للأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية عقـوداً من الزمن، طالما كانت تضمـن عدم ممارسة منظمة الأوبـك لإستراتيجيات صقـور الأسعار لديها. بعد ذلك، ومـع تزايد الشك في واشنطن بأن تلك الأسرة تفقد سيطرتها علـى المجتمع السعودي، ازداد ارتفاع صـوت الموسيقى الخلفية للمحافظين

الجـدد، التي تطلـق معزوفة أن مصالح الولايات المتحدة يمكـن تأمينها بشكل أفضل عن طريق عراق يسيطر عليه البيت الأبيض بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي شمال أفريقيـا يجري التودد إلى ليبيا؛ لأنها وافقت ليس على تشجيع شركات النفـط علـى العودة فحسب، بل ولأنها كذلك تخلت عـن دورها بوصفها محرضاً على الشغب في الشرق الأوسط وأفريقيا. وأصبحت الجزائر الآن مفضلة لدى البيت الأبيض بعد قمعها للثورة الإسلامية وترحيبها بشركات النفط.

في أفريقيـا لم يكن -ولن يكون- هناك شكوك في التعامل مع الأنظمة، مهما كانت كريهـة. فشركة النفـط الفرنسية ولسان حـال الدولة إلف Elf وضعـت المعيار، ليس إغناء الديكتاتوريين الراسخين فحسب، بل والتعامل بسرور مع طرفي النزاع، ومع كل الشـكاوى التي صدرت عن حكومـة بلير في المملكة المتحدة حول الشفافية في العمليات التجاريـة، لم يكـن -وما كان- هناك أبداً أي شك في رفض شركات النفط العمل في نيجيريـا أو أنغـولا. وبقدر ما نشأت فرص جديدة في بلدان مثل غينيـا الاستوائية أو ساوتومـي، كان الحديث لا يدور حول تغيير النظام، بل حول تقوية الروابط العسكرية من أجل مزيد من الحفاظ على الروابط التجارية.

وفي آسيا الوسطى يجري التغاضي عن الظلم الاجتماعي والسياسي في كازاخستان وتركمانستـان، طالمـا أن الأنظمـة تضمن جريـان النفط والغـاز الطبيعي في الاتجاه الصحيح. وعلى العكس من ذلك، في أمريكا اللاتينية، فإن غرابة أطوار هوغو شافيز اجتذبـت مـن الولايات المتحـدة اهتماماً أقل تأييـداً؛ لأن خطاباتـه الوطنية الشعبية هـددت برامج الخصخصة في صناعة النفط، وكانت على النقيض من سياسة سلفه، إذ شجعت سياسات أوبك الأكثر صرامة.

تُعـدّ تيمـور الشرقيـة الحديثة الاستقـلال التي أقيمـت بعد عشـرات السنين من الاحتلال الذي وصلت وحشيته حد الإبادة، واحدة من أفقر الدول في العالم، وقد كانت أستراليـا مسرورة للتعامل مـع المحتل الأندونيسي لتيمـور الشرقية لضمان الحصول على حصة من النفط والغاز الطبيعي قبالة شاطئ تيمور غاب. ومنذ الاستقلال تقوم الحكومـة الأستراليـة باعتماد سياسـة القوة تجاه الحكومة في ديلـي. وفي عام 2002

انسحبت من عملية محكمة العدل الدولية حول الحدود البحرية في محاولة منها للحفاظ على الحدود المتفق عليها عام 1972 مع جاكارتا التي تضع احتياطيات كبيرة داخل المياه الإقليمية الأسترالية، ثم رفضت الالتزام بإطار زمني لتحديد الحدود مع تيمور الشرقية، بينما تقوم بالضغط عليها من أجل قبول اتفاق حول حقول الغاز الطبيعي في سنرايز تعطي ديلي 18% فقط من العائدات. وقد قالت حكومة تيمور الشرقية عام 2004: إن العناد الجشع لكانبيرا يكلف بلداً ميزانية حكومته عشرات الملايين من الدولارات قرابة 350 مليون دولار سنوياً[18].

ومع ازدياد متطلبات استيراد الوقود للصين والهند تحرك البلدان للحصول على الإنتاج من مكان آخر. وقد تضمن هذا البحث عن مداخل لبلدان ومشروعات لم يقترب منها اللاعبون الحاليون ـ أي شركات نفط دول OECD والشركات الحكومية. مما قادهما إلى استغلال الظروف السياسية، وهكذا، فإن نجاح الصين، مثلاً في الحصول على دور في تطوير احتياطيات الغاز الطبيعي في السعودية قد يكون نتيجة للعلاقات المتوترة بين الرياض وواشنطن، وقد أظهر اللاعبون الجدد أنفسهم على أنهم ليسوا أقل استعداداً من بلدان OECD عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع أنظمة غير سارة ـ الصين والهند وماليزيا، وكلها بلدان حريصة على المشاركة في السودان.

لقد ثبت التأثير البيئي لاستخدام الوقود الأحفوري على المناخ، ولسوف يؤثر التغير المناخي على البيئة العالمية، والحق أنه قد فعل ذلك ليس حسب رأي الذين يقومون بالحملات من أجل حماية البيئة فحسب، بل وحسب رأي صناعة التأمين أيضاً. فالتأثيرات سوف تشمل نزوح المحاصيل وارتفاع مستوى البحر وتغيرات في توزيع الأمراض. ولهذه الظواهر مضامين سياسية وإنسانية يقع أثرها مباشرة على الدول والطبقات الأشد فقراً، وإن هولندا وبنغلادش هما الأكثر تعرضاً للتهديد من ارتفاع مستوى البحر، ولكن ليست هناك أوجه شبه بين المصادر المالية التي تستطيعان تأمينها لتخفيف ذلك التهديد.

على الرغم من تأخر الرئيس الروسي بوتين في المصادقة على بروتوكول كيوتو، مقابل تنازلات تجارية من الاتحاد الأوروبي، فإن استجابة الحكومات للاحتباس

الحراري كانت غير مناسبة كلياً على مستوى السياسة، ناهيك عن التطبيق. وقبل كيوتو بوقت طويل كان الأوان قد فات لتجنب التسخين العالمي، ولكن النهج المتلكئ للحكومات القوية قد أكد سنة بعد سنة وشهراً بعد شهر أن التأثيرات ستكون أكبر مما لو تم اتخاذ إجراء مبكر حازم، وحتى إنها ستستغرق وقتاً أطول لعكس المد.

يمكن لتغيير مزيج الطاقة أن يغير حجم ومعدل تولد غازات الدفيئة، فالغاز الطبيعي أقل سوءاً من النفط، والنفط أقل سوءاً من الفحم القذر، والفحم النظيف أفضل كثيراً من الفحم القذر. وإن إيصال استخدام الكتلة الحيوية إلى الحد الأقصى في وقود الآليات وتشغيل السيارات على غاز البروبان السائل وتسريع إدخال المحركات الهجينة، وتوسيع استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة المد، هذا كله يستحق القيام به، ولكنه لا يفعل سوى إبطاء الآلة الساحقة التي أطلقتها الثورة الصناعية ولا يستطيع إيقافها. والاقتصاد الهيدروجيني ليس قريباً منا، وكما رأينا، ليس من المحتمل في الوقت الحالي أن يحل محل الوقود الأحفوري، ولكن بالأحرى إعادة انتشاره، ومن المحتمل أن تقوي إعادة الانتشار البلدان المستهلكة عبر تنويع مصادرها المحتملة من الوقود الأساسي عن طريق استخدام أكبر للفحم.

هناك طريقتان لإجراء تخفيض كبير وسريع للزيادات الإضافية من انبعاثات غاز الدفيئة الناتجة عن ازدياد الطلب العالمي على الطاقة: الطريقة الأولى تكون بالإدخال الإجباري الواسع لتكنولوجيا التخفيض. والفاتورة سواء كانت بالدولار أو اليورو أو الجنيه فلكية، ولكنها بمصطلحات النمو الاقتصادي لاقتصاديات دول OECD ستكون مهملة، وتقترح التصورات أنها ستكون بحجم الركود الخطير في النشاط الاقتصادي. فالخيار موجود، والمسألة تتصل بالإرادة السياسية.

أما الطريقة الثانية لخفض انبعاثات غاز الدفيئة، فتتم عبر خفض الطلب على الوقود الأحفوري عن طريق زيادة كبيرة وثابتة في السعر، فصدمات الأسعار الكبرى المدفوعة من الخارج وحسب، قد نجحت في زيادة كفاية الطاقة وتقليل كثافة الاستخدام وخفض الطلب لدى بلدان OECD، فالحكومات التي لا تنظر إلى أبعد من الدورة الانتخابية تجد أن الاعتراض على تنفيذ الالتزامات بالزيادة التصاعدية

لضريبة وقود الآليات أو ضرائب تغير المناخ تشكل تحدياً كافياً. ويمكن القول: إنه لا أمل فيهم في دعم زيادات تبلغ عدة عشرات من الدولارات على البرميل (حتى ولو قاموا بأخذ الكثير من الزيادة بشكل ضرائب). والأمر الأكثر ترجيحاً، كما بينت النزعة المغامراتية في الشرق الأوسط عام 2003 أن عدم الكفاية السياسية والعسكرية في المضي بالسيطرة الإستراتيجية على الثروات أو المصادر سيعرض انسياب الإمدادات للخطر فيما تزداد الأسعار ارتفاعاً بسبب المخاوف والسيناريوهات والإشاعات والعناوين الرئيسة في وسائل الإعلام التي تقود العالم الواقعي لتجارة المضاربة.

مع ذلك، يجدر بنا أن نشير مرة أخرى إلى أنه إذا كان لدى الدول الغنية المستهلكة في العالم على الأقل الخيارات النظرية للتبني الكبير لتكنولوجيا التخفيض وتغيير السياسة استجابة للاتجاه إلى سعر حقيقي مرتفع، فإن هذه الخيارات ليست موجودة بالنسبة لكثير من الدول النامية. فمن دون قيام الدول النامية الكبرى بالتبني السريع لإجراءات تقليل الانبعاثات، فإن النشاط في العالم الصناعي هو مجرد إقفال للباب بعد هروب الحصان. ومرة ثانية، فالمسألة هي كيف ستدفع الدول النامية ثمن التخفيض أو الزيادات الكبيرة في كفاية الطاقة. هل ستدفع التكلفة تلك البلدان التي قد حققت ثروتها من خلال التلوث ونهب الثروات الطبيعية للبلدان الأخرى؟

وحتى الفحص السريع لقطاع النفط والغاز الطبيعي يعيدنا مرة أخرى إلى قضايا سياسية عميقة. فواقع الحياة في الكثير من البلدان المنتجة غير مستقر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وبعيداً عن أسطورة السبعينيات حول المشيخات الغنية بالنفط، حيث السكان الأغنياء الأكثر جشعاً يعيشون حياة رفاهية وكسل، وإن توزيع إيجارات الهيدروكربون يطرح أسئلة غير مريحة حول توزيع السلطة السياسية ويكاد يضمن قيام الاستياء والقلاقل بين الذين هم خارج أوساط الرعاية الساحرة. والاستياء من توزيع الإيجار -إذا أخذنا التلازم بين الدولة والهيدروكربونات- سرعان ما يطرح أسئلة حول شرعية الدولة والعلاقات الاجتماعية التي تدعمها. ففي البلدان التي يكون فيها بناء الدولة مشروعاً جديداً نسبياً، يزيد ذلك التساؤل المخاوف التي لا توجد في النرويج أو كندا. والطبيعة المغلقة للقطاع تعني أن هناك حتى الآن دليلاً صغيراً نسبياً يفترض أن صادرات النفط والغاز الطبيعي تشجع المواجهة الطبقية.

إن النفـط والغاز الطبيعي لا ينفصلان على المستوى العالمي عن الجيوستراتيجيا. وسعي الدول القوية المستهلكة للوصول إلى الطاقة حسب شروطها يجري بالتوازي مع الصدامات من أجل الإعانات الزراعية أو إعانات الفولاذ التي تفسد محادثات التجارة العالميـة، فالإعانات لمزارعي الاتحاد الأوروبـي أو مزارعي القطن في أمريكا مفروضة على بقية العالم، حتى إن الدول الأشد فقراً، مجبرة على أن تكون أكثر انفتاحاً باسم التجارة الحـرة. وتصدير الفولاذ الرخيص إلى أمريكا يُدان في واشنطن بأنه إغراق مـع العقوبات التجارية المفروضة. وسلالات الأرز التـي طورها المزارعون الهنود تنال الترخيص من الشركات الزراعية المتعددة الجنسيات. وفي قطاع الطاقة، يُعدّ مواطنو البلـدان المنتجة أخياراً طالما يضمنون تقديم النفط والغاز الطبيعي بأسعار منخفضة بمـا فيه الكفاية؛ لتكون مقبولـة لشركات وحكومات الدول المستهلكـة الغنية ومرتفعة بمـا يكفي لإبقـاء المنتجين الأغبياء الذين يهزون رؤوسهـم في بنسلفانيا وحملة أسهم كبريات شركات النفط سعداء.

ومـع ذلك، عنـد الشعور بأن السيطرة على الإمـدادات معرضة للخطر، سواء من حكومـات البلـدان المنتجـة أو القـوى السياسية في المناطـق المنتجـة، أو التنافس مع منافسين إستراتيجيـين، فإن الأسلحة التي يتم اللجوء إليها لممارسة السلطة مخيفة، إذ تتراوح بين انتقادات توجهها وكالة الطاقة الدولية، تتهم أوبك بأنها تريد استبدال الإمبرياليـة الروسية بالزبائن الأمريكيين في آسيا الوسطى، إلى إستراتيجيات كبيرة للتغيـير البنيـوي والسياسي في الشـرق الأوسط وشمال أفريقيـا، إلى دعم محاولات الانقـلاب في أمريـكا اللاتينية. ومع تغـير المنظار الذي ينظر بـه إلى أمن الطاقة في البلدان المستهلكة القوية خلال عقود من الزمن، بقي شيء ما ثابت، وهو اللااستقرار وانعـدام الأمن اللذان صنعتهما إستراتيجيتها. وتـزداد المخاوف الروسية من هيمنة الولايـات المتحدة في آسيا الوسطى. ويزداد احتمال صدامات خطيرة في المصالح بين الصـين وأمريكا بخصوص إمدادات الطاقة من دول أخرى. ومن القوقاز عبر الخليج العربي والساحل، حتى غـرب أفريقيا، فإن قوس الأزمات أو اللااستقرار الذي يقابل قوس احتياطيات النفط والغـاز الطبيعي وطرق نقلهما أصبحا مـبرراً للتدخل الذي يكفل زيادة التوتر سوءاً، وتعزيز النزاع.

الهوامش

الفصل الأول:

1. 'Top World Oil Tables', www.eia.doe.gov.
2. Derived from Annual Statistical Bulletin of the Organisation of Petroleum Exporting Countries (OPEC), Vienna, 1997 and 2002.
3. World Energy Outlook 2002, International Energy Agency, Brussels, p. 90.
4. Annual Energy Outlook 2003, Energy Information Administration, Washington DC, p. 3.
5. Derived from World Energy Outlook 2002, p. 410.
6. Fiona Venn, Oil Diplomacy in the Twentieth Century, Macmillan, London, 1986, p. i3~.
7. Extrapolated from Annual Energy Outlook 2003, p. 83.
8. World Energy Outlook 2002, p. io8.
9. Ibid., p. 117.
10. 'Top World Oil Tables'.
11. Financial Times, II September 2003.
12. 'Top World Oil Tables'.
13. BP Statistical Review, www.bp.com.
14. BG presentation to analysts, London, 13 November 2003.
15. 'Oil Field Mega Projects 2004', Petroleum Review, Energy Institute, January 2004.

16 – أمـا، وقد خلصنا إلى هذا، فإن تنبؤات الاستثمار على المدى المتوسط في المشروعات الخاصة بالتنقيب في المياه العميقة ظلت قوية، ففي أواخر العـام 2003 أخذت الشركات العاملة في خدمـة حقول النفط تشكو من أن الأداء المالي كان باهتاً، مما مرده جزئياً إلى التلكؤ في إجازة شركات النفط هذه المشروعات.

17. Petroleum Review, Energy Institute, January 2004, p. 6.
18. All percentages derived from OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1997 and 2002.
19. World Energy Outlook 2002, pp. 94—100.
20. Bright E. Okogu, The Middle East and North Africa in a Changing Oil Market, IMF, Washington DC, 2003, p. 7.
21. Eugene Khartukov and Ellen Starostina, 'Post-Soviet Oil Exports: Are the Russians Really Coining?', OPEC Bulletin, September—October 2003.
22. World Energy Investment Outlook 2003, International Energy Agency, Brussels, 2003.
23. BP trading statement to London Stock Exchange, 29 March 2004.
24. Company regulatory filings.
25. World Energy investment Outlook 2003, p. 159.
26. Ibid., p. 2O5.
27. Monthly Oil Market Report, July 2004, lEA, Paris, July 2004.

الفصل الثاني:

1. Dow Jones Newswires, I March 2004
2. Energy Information Administration (EIA), Major Non-Opec Countries Oil Revenues, Washington DC, June 2003.
3. Goohoon Kwon, Budgetary Impact of Oil Prices in Russia, IMF, Washington DC, 2003.
4. Organisation of Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin 2002,Vienna, 2002.
5. EIA, Major Non-Opec Countries Oil Revenues.
6. Energy Information Administration, Opec Revenues Fact Sheet, June 2003.
7. International Crisis Group Africa, Algeria's Economy: The Vicious Circle of Oil and Violence, report no. 36, October 2001.
8. Tony Hodges, Angola: Anatomy of an Oil State, African Issues series, International African Institute, 2004, p. 203.
9. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2002.
10. EIA, Opec Revenues Fact Sheet.
11. George T. Abed and Hamid R. Davoodi, Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa, IMF,Washington DC, 2003.
12. Upstream, 20 June 2003.
13. 'Oil Funds: Answer to the Paradox of Plenty', Friends of the Earth, November 2002.
14. 'Chad: The Tip of the Spear', African Business, October 2003.
15. Upstream, 20 June 2003.

16. Jeffley D. Saclis and Andrew M. Warner, Natural Resource Abundance and Economic Growth, Harvard University Press, Cambridge MA, 1997.

17. Terry Lynn Karl, 'Reflections on the Paradox of Plenty', Journal of International Affairs, vol. 53, no. I, 1999.

18. Alan Geib and Associates, Oil Windfalls — Blessing or Curse?, World Bank, Washington DC, 1988, p. 89.

19. Cited in Stephen Everhart and Robert Duval—Hernandez, Management of Oil Windfalls in Mexico, International Finance Corporation, Washington DC, n.d.

20. Luis Giusti, 'La Apertura: The Opening of Venezuela's Oil Industry', Journal of International Affairs, vol. 53, no. I, 1999.

21. Upstream, 2 January 2004.

22. Daily Star, Beirut, 29 March 2004.

23. Xavier Sala—i—Martin and Arvitid Subramanian, Addressing the Natural Resource Curse: An illustration from Nigeria, IMF, Washington DC,2003.

24. Cited in Everhart and Duval—Hernandez, Management of Oil Windfalls in Mexico.

25. Geib, Oil Windfalls — Blessing or Curse?, p. 198. Ch. 12 يعالج بالتفصيل التجربة الأندونيسية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

26. Ibid., p. 158.

27. ICG Africa, Algeria's Economy: The Vicious Circle of Oil and Violence.

28. Ben Eifert, Alan GeIb and Nils Bone Tallrothi, The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil Exporting Countries, World Bank, Washington DC, 2002.
29. United Nations, Human Development Report 2001, UN, Geneva, 2001, pp. 178—91.

يستخدم التقرير أرقام تكافؤ القوة الشرائية التي تحول المعطيات كافة إلى نقد مشترك، وتحاول إزالة التشوهات الناجمة عن اختلاف الأسعار الوطنية. ويطرح الإجراء أرقام دخل للبلدان النامية أعلى بكثير مما يفعل مجرد التحويل، مثلاً، إلى دولارات.

30. Eifert et al., The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil Exporting Countries.
31. Sala—i—Martin and Subramanian, Addressing tile Natural Resource Curse.
32. Ibid.
33. Atif A. Kubursi, Oil, Industrialisalion and Development in the Arab Gulf States, Crooni Hehn, Beckenham, 1984, p. 14.
34. Arabicnews.com, 2 January 2001.
35. Daily Star, Beirut, 13 January 2004
36. UNCTAD press releases.
37. Michael Ross, 'How Does Mineral Wealth Affect the Poor?', UCLA, 2003, www.polsci.ucla.edu/faculty/Ross/minpoor.pdf.

38- ذلكم تبسيط للواقع، إذ إن حكومة الولايات المتحدة تملك مقادير كبيرة من ثروات باطن الأرض، وإن كانت حقوق ملكية السطح تعود إلى أشخاص عاديين.

39. Karl, 'Reflections on the Paradox of Plenty', p. 34.

40. Eifert et al., The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Manage,nent in Oil Exporting Countries.
41. Petter Nore, 'Oil and the State:A Study of Nationalisation', in Petter Nore and Terisa Turner, eds, Oil and Class Struggle, Zed Books, London, 1980, p. 73.
42. Marshall I. Goldman, 'Russian Energy: A Blessing and a Curse', Journal of International Affairs, vol. 53, no. I, 1999, p. 77.
43. 'Russian Oil and Gas: Moscow Munch', Deutsche Bank Equity Research industry update, 7 February 2003.
44. Said K. Aburish, The Rise, Corruption and Coming Fall of tile House of Saud, Bloonisbury London, '995, pp. 273—302.
45. Eifert et al., 'The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil Exporting Countries.
46. Ehtisham Ahmad and Eric Mottu, Oil Revenue Assignments: Country Experiences and Issues, IMF, Washington DC, 2002.
47. Cracks in the Marble: Turknsenisian's Failing Dictatorship, International Crisis Group Asia report no. 44, January 2003.
48. Ike Okonta and Oronto Douglas, Where Vulture Feast: Shell, Human Rights and Oil, Verso, London, 2003, p. 37.
49. Terisa Turner, 'Nigeria: Imperialism, Oil Technology and the Comprador State', in Nore and Turner, eds, Oil and Class Struggle.
50. Philip van Niekerk and Laura Peterson, 'Greasing the Skids of Corruption', International Consortium of Investigative Journalists, Center for Public Integrity, wwwpublicintegrity.coin.
51. Hodges, Angola: Anatomy of an Oil State, p. 142.

52. Patrick Chabal and Jean—Pascal Daloz, Africa Works: Disorder as Political instrument, International African Institute, Oxford, 1999, ch. 7.

53. "Time for Transparency', Global Witness, Washington DC, March 2004.

54. Alain Lallemand, 'The Field Marshal', international Consortium of investigative Journalists, Center thr Public Integrity, 2002, WWW. Publicintegrity.com.

55- صار البيت الأبيض فيما بعد محرجاً؛ نتيجة التحقيق في ادعاءات بأن أحد فروع هاليبورتن تقاضى مبالغ تزيد عن أسعار النفط الرائجة؛ لقاء كميات مستوردة إلى العراق، ولكن الشركة رفضت هذه الادعاءات بشدة.

56. 'Windfalls of War: US Contractors in Iraq and Afghanistan', International Consortium of Investigative Journalists, Center for Public Integrity, 30 October 2003, www.publicintegrity.com.

57- في يناير/ كانون الثاني 2004 فازت بيكتل بعقد آخر بقيمة 1.8 مليار دولار لإصلاح شبكة الكهرباء العراقية ومنشآت بنى تحتية أخرى.

58. Jim Vallete with Steve Kretzmann and Daphne Wyshani, Crude Vision: How Oil Interests Obscured US Government Focus on Chemical Weapons Use by Saddam Hussein, Sustainable Energy and Economy Network/Institute for Policy Studies, Washington DC, 13 August 2002.

59. Michael Ross, 'Does Oil Hinder Democracy?', World Polities, April 2001.

60- يشمل معيار الديمقراطية استخدام قياس حجم التقويم في الانتخابات، ودرجة المسؤولية الذي قامت بتطويره منظمة Freedom House لقياس الحريات المدنية.

61. Paul Collier, Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy, World Bank, Washington DC, June 2000.
62. Paul Collier and Anke Hoeffler, Greed and Grievance in Civil War, World Bank, Washington DC, October 2001.
63. The following paragraphs derive largely from. Michael Ross, Yale— World Bank project on the economics of political violence, Resources and Rebellion in Aceh, Indonesia, June 2003.
64. Second Report on Tangguh LNG Project, Tangguh Independent Advisory Panel, BP, London, November 2003.
65. Hodges, Angola: Anatomy of an Oil State, p. 159.
66. Fuelling Poverty — Oil, War and Corruption, Christian Aid, London, 2003, p. 29.
67. Julie Flint, writing in Middle East International, 7 February 2003.
68. Middle East International, 4 April 2003.
69. Middle East International, 8 Mardi 2002.
70. 'Sudan, Oil and Human Rights', press release, Human Right Watch, 25 November 2003.
71. Ibid.
72. Press Trust of India, 14 December 2003.
73. Sudan News Agency, 15 December 2003.
74. Rainforest Action Network: background information oil the U'wa people, January 200!, www.ran.org.
75. Okonta and Douglas, Where Vulture Feast, ch. 6.
76. Nigeria Focus, Upstream, 17 October 2003.
77. Upstream, 7 February 2003.

78. Upstream, 17 October 2003.

79. 'The Warn Crisis: Fuelling Violence', Human Rights Watch, December 2003.

80. Ehtisham Ahinad and Eric Mottu, Oil Revenue Assignments: Country Experiences and Issues, IMF, Washington DC, November 2002.

81. Ibid.

82. Sala—i—Martin and Subranianian, Addressing the Natural Resource Curse.

83. Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa, Methuen, London, 1982, p. 205.

84. Terisa Turner, 'Iranian Oil Workers and 1978—79 Revolution', in Nore and Turner, eds, Oil and Class Struggle, p. 274.

85. Giusti, 'La Apertura'.

86. Upstream, 17 October 2003.

87. www.algeria—interface.com, 28 February 2003.

88. Upstream, 17 January 2003.

89. Assef Bayat, Workers and Revolution in Iran, Zed Books, London, 1987, p. 79.

90. Turner, 'Iranian Oil Workers and 1978—79 Revolution', p. 282.

91. New African, December 2002.

92. And Cohen, Iran's Claim over Caspian Sea Resources Threatens Energy Security, Heritage Foundation, 5 September 2002, www.heritage.org/research/MiddleEast/bg1.cfm.

93. New York Times, 3 September 1990.

الفصل الثالث:

1. Youssef M. Ibrahim, 'The 21st Century: A Time for New Oil Wars', Daily Star, Beirut, 23 January 2004.
2. Congressman Henry Hyde, chairman of the US House of Representatives Committee in International Relations, opening tile hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.
3. Congressman Ron Paul (Texas), to congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.
4. UK International Priorities: A Strategy for the FCO, Foreign and Commonwealth Office, London, December 2003, p. 40.
5. In testimony to US congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.
6. Much of tile content of these paragraphs on the Cold War era is drawn from Fiona Venn, Oil Diplomacy in the Twentieth, Century, Macmillan, London, 1986.
7. Said Aburish, A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite, Gollancz, London, 1997, p. 77.
8. Ibid., P. 122.
9. PREM15/ 1768, National Archives, London.
10. CAB/129/173, National Archives, London.
11. Fadhil Al—Chalabi, Opec and the International Oil Industry: A Changing Structure, Oxford University Press, Oxford, 1980, p. 87.
12. CAB/128/53/8, National Archives, London.

13. Pierre Terzian, OPEC: The Inside Story, Zed Books, London, 1985, ch. 9.
14. Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power, Simon & Schuster, Hemel Hempstead, 1991, p. 643.
15. Oil and Security Executive Session. 14 May 2003, rapporteur's report, John F. Kennedy School of Government, Harvard University.
16. Richard Scott, lEA: The First 20 Years, International Energy Agency, Paris, 1994, vol. I, p. 28.
17. Yergin, The Prize, p. 635.
18. Scott, lEA: The First 20 Years, p. 32.
19. Toby Shelley, 'Burying tile Oil Demon', in Haim Bresheeth and Nira Yuval—Davis, eds, The Guif War and the New World Order, Zed Books, London, 1991, p. 170.
20. Ibid., p. 171.
21. Scott, lEA: the First 20 Years, p. 135.
22. FT.com, 20 March 2003.
23. '1984—88 Defense Guidance', cited in Christopher Paimie, 'On the Beach: The Rapid Deployment Force and the Nuclear Arms Race', Merip Report, January 1983, p. 11.
24. Paine, 'On the Beach, p. 11.
25. Joe Stork and Ann Lesch, 'Why War?', Merip Report, November— December 1990, p.11.
26. All figures from 'US Forces Order of Battle — 13 July 2004', www.globalsecurity.org/military.
27. US congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.

28. Ibid.

29. National Energy Policy, 2000, p. 8-3, www.whitehouse.gov/energy/.

30. NATO and Caspian Security — A Mission Too Far?, Rand Corporation/US Air Force, 2003, p. 70.

31. Dow Jones Newswires, i6 March 2004.

32. Carolyn Miles, 'The Caspian Pipeline Debate Continues: Why Not Iran?', Journal of International Affairs, vol. 53, no. 1, 1999, pp. 335—9.

33. US congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.

34. Conversations with tile author.

35. Fereidun Fesharaki, 'Energy and the Asian Security Nexus', Journal of International Affairs, vol. 53, no. I, 1999.

36. Richard Sokoisky and Tanya Charlick—Paley, NATO and Caspian Security — A Mission Too Far?, RAND Corporation, Santa Monica, p. 78.

37. Guardian, 17 October 1998.

38. 'Energy Security and Liquefied Natural Gas', Global Energy Security Analysis, 26 September 2003, www.gasandoil.com/gesa.

39. www.shell-usgp.com/lngsasecr.asp.

40. World Energy Outlook 2002, International Energy Agency; Paris, 2002, p. 106.

41. Ibid., pp. 116—19.

42. International Maritime Bureau, press release, z8 January 2004.

43. Wall Street Journal, 11 March 2003.
44. Tim Aikens, 'Moving Security Up tile Oil amid Gas Agenda', Petroleum Review, January 2004.
45. Oil and Security Executive Session, 14 May 2003, rapporteur's report.
46. US congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.
47. Stephen O'Sullivan, 'More Pipeline Capacity Needed to Enable Crude Exports to Expand', Petroleum Review, February 2004.
48. National Energy Policy, 2000, p. 8—3.
49. Poten & Partners, weekly market commentary, 2 January 2004.
50. Youssef ibrahim, 'US-—Mideast Oil 'Ties Undergo Rapid Change', Daily Star, Beirut, 20 January 2004.
51. 'S.14 — The Energy Policy Act of 2003', US Senate Republican Policy Committee, 7 May 2003.
52. US Department of Energy; Energy Information Administration, wwwdoe.eia.gov.
53. NATO and Caspian Security — A Mission Too Far?, pp. 76, 80.
54. Eugene Khartukov and Ellen Starostina, Post-Soviet Oil Exports: Are the Russians Really Coining?', Opec Bulletin, September/October 2003.
55 Oil Market Report, lEA, Paris, 11 March. 2004, p. 54.
56. Dow Jones Newswires, 24 September 2003.
57. Speech, 3 October 2003, www.ExxonMobil.com.
58. Khartukov and Stamstimia, 'Post-Soviet Oil Exports'.

59. Reuters, 3 November 2003.

60. Analysts cited in International Herald Tribune, 4 November 2003.

61. For example, Bright Okogu, The Middle East and North Africa in a Changing Oil Market, IMF, Washington DC, 2003.

62. Joseph Romm, 'Needed — A No-regrets Energy Policy', Bulletin of the Atomic Scientists, July/August 1991.

63. Raad Alkadiri and Fareed Mohamnedi, 'World Oil Markets and the Invasion of Iraq', Middle East Report 227, 2003.

64. National Energy Policy, 2000, p. 8-4.

65 Ashraf Faheern, 'Musical Chairs: US Policy in the Gulf', Middle East International, 20 August 2003.

66. Fareed Mohamedi and Raad Alkadiri, 'Washington Makes its Case for War', Middle East Report 224, 2002.

67. Ashraf Fahini, 'Liberating Saudi Shi'ites (and their Oil)', Middle East International, 2 April 2004, p. 29.

الفصل الرابع:

1. Pierre Terzian, OPEC: The Inside Story, Zed Books, London, 1985.

2. Fadhil Al—Chalabi, Opec and the International Oil Industry: A Changing Structure, Oxford University Press, Oxford, 1980, pp. 58—9.

3. Terzian, OPEC: Time Inside Story, p. 264.

4. Petroleum Intelligence Weekly, 15 December 2003.

5. Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power, Simon & Schuster, Hemel Hempstead, 1991, p. 635.

6. Terzian, OPEC: The Inside Story, p. 207.

7. Terisa Turner, 'Nigeria: Imperialism, Oil Technology and the Comprador State', in Petter Nore and Terisa Turner, eds, Oil and Class Struggle, Zed Books, London, 1980.
8. John Duke Anthony, 'The Gulf Cooperation Council: Strengths (part 2)', Gulfwire Perspectives, 20 February 2004.
9. 'Edward Morse, A New Political Economy of Oil?',Journal of International Affairs, vol. 53, no. 1, 1999, p. 14.
10. Peter Odd, Oil and World Power, Pelican, London, 1970, p. 25.
11. Middle East Economic Digest, 30 January— 5 February 2004.
12. Reuters, 24 February 2004; Upstream, 13 February 2004.
13. Kenneth Jones, 'International Oil and Gas Agreements Not the Same as Alberta's', Diplomats International Ltd & Diplomats Overseas Ltd's Newsletter, April 2003.
14. International Oil Daily, 6 November 2003.
15. Petroleum Review, January 2004.
16. 'The Vital Role of Gas in a Sustainable Energy Future', speech by Malcolm Brindred, CERA conference, 11 February 2004.
17. Upstream, 20 February 2004.
18. Derived from BP's Statistical Review of World Energy 2003, p. 20.
19. This list of issues is taken from Jonathan Story, 'The Global Implications of China's Thirst for Energy', Middle East Economic Survey, 16 February 2004.
20. Upstream, 16 January 2004

21. Financial Tunes, 3 February 2004.
22. BBC News Online, 2 February 2004.
23. China Daily, 19 May 2003; Upstream, 20 February 2004.
24. Company website.
25. Company website.
26. Company website.

الفصل الخامس:

1. Ike Okonta and Oronto Douglas, Where Vultures Feast, Verso, London, 2003, ch. 4.
2. Studies commissioned by Friends of the Earth International and summarised in Exxon's Climate Footprint, FOE, London, January 2004.
3. Climate change 2001: Synthesis Report, Summary for Policymakers, IPCC Third Assessment Report, 2001, www. grida.no/cimate/ipcc_tar/ wg1I.
4. G. Marland, T.A. Boden amid R.G. Andres, 'Global, Regional amid National Fossil Fuel CO2 Emissions', in Trends: A Compendium of Data on Global Change, Carbon Dioxide Information Analysis Center, Oak Ridge National Laboratory, US Department of Energy, 2003, www.grida.no/ climate/ipcc_tar/wg1/.
5. International Energy Agency, Oil, Crises and Climate Challenges: 30 Years of Energy Use in lEA countries, lEA, Paris, 2004, p. 167.
6. Available from catherine.mnartin@hertscc.gov.uk.

7. Climate Change and Its Impacts, Hadley Centre for Climate Prediction and Research, 1998, cited in Christopher Flavin and Seth Dunn, 'A New Energy Paradigm for the 21st Century', Journal of International Affairs, vol. 53, no. 1, 1999, p. 172.
8. IPCC, Climate Change 2001, p. 9.
9. FOE, Exxon's Climate Footprint, p. 14.
10. Gerhard Bcrz amid Thomas Loster, 'Climate Change — Threat and Opportunities for the Financial Sector', Munich Re website, September 2001, www.mnunichre.com/pdf/berz_loster_e.pdf.
11. lEA, Oil, Crises and Climate Changes, p. 169.
12. ibid., p. 170.
13. Ibid., p. 171.
14. Peter Odell, Oil and World Power, Pelican, London, 1970 pp. 36, 39.
15. IPCC, Climate Change 2001, p. 25.
16. Presentation to the Energy Institute, London, February 2004.
17. New York Times, 4 September 1990, cited in Jerry Taylor and Peter VanDoren, 'The Soft Case for Soft Energy', Journal of International Affairs, vol. 53, no. 1, 1999, p. 225.
18. FT.com, 23 December 2003.
19 The Observer, 22 February 2004.
20. US President Jimmy Carter, 1981 State of the Union Message, London.
21. International Energy Agency, World Energy Outlook 2002, lEA, Paris, 2002, pp. 58—60.

22. UN Commission on Trade and Development website, www. unctad.org/infocomm.

23. Leonidas Barrow; 'Domestic Natural Gas: The Coming Methane Economy', Geotimes, November 2002.

24. Upstream, 19 March 2004.

25. Gordon Cope, 'Small Production Heralds Big Future', Petroleum Review, March 2004.

26. Company website www.suncor.com.

27. lEA, Oil, Crises and Climate Challenges, p. 101.

28. Government of Alberta website, www energy. gov.ab.ca/ com.

29. Upstream, 12 March 2004.

30- لمزيد من المعلومات حول تقنيات تحويل الغاز إلى سوائل وآفاقها انظر بالاشتراك مع Sasol-cherron وقد تناول Paul McDonald آفاق استخدام التكنولوجيا في الشرق الأوسط في مقاله:

Middle East Looks Downstream for New Gas Prospects', Petroleum Reviw, December 2003.

31. Merrill Lynch New Energy Technology plc, Annual Report, 31 October 2003, p. 6.

32. Joe Barnes, Amy Jaffe and Edward Morse, 'Time New Geopolitics of Oil', The National Interest, Energy Supplement, Winter 2003/04.

33. 'Moving to a Hydrogen Economy: Dreams and Realities', research note by the secretariat of the Standing Group on Long—term Cooperation, lEA, Paris, 30 January 2003, p. 5.

34. Ibid., p. 6.

35. lEA, World Energy Outlook 2002, p. 338.

الخاتمة:

1. Speech of 27 April 2004, reproduced by Saudi—US Relations Information Service, 11 May 2004, www.Saudi-US-Relations.org.
2. Energy Information Administration, International Energy Outlook,2004, Highlights, p. 3.
3. International Energy Agency, World Energy Outlook 2002, IEA, Paris 2002, p. 91.
4. The Impact of Higher Oil Price on the World Economy, IEA Standing Group on Long—Term Cooperation, report summary, Paris, 2003.
5. IEA, World Energy Outlook 2002, pp. 73—8.
6. 'The Impact of Higher Oil Price on the Global Economy', IMF Research Department, December 2000, www.imf.org/external/pubs/ft/oil/2000/.
7. Reuters, 19 April 2004.
8. Henry Azzam, 'Export-driven Growth in Middle East Likely to Continue in 2004', Daily Star, Beirut, 27 April 2004.
9. 'OPEC Revenues Fact Sheet', Energy Information Administration, January 2004, www.eia.doe.gov.
10. 'Will Russia Double GDP without High Oil Prices?', August 2003,

www.worldbank.org.ru/ECA/Russia.nsf.

11. 'Energy Price Impacts on the US Economy, Energy Information Administration, April 2001, available on www.eia.doe.gov
12. 'Press release, IEA, 1 April 2004.

13. 'Who Gets What from Imported Oil', OPEC, available on www.opec.org
14. ICEM press release, 30 June 2004.
15. Financial Times, 29 October 2003.
16. Upstream, 19 September 2003.
17. ' Times for Transparency: Coming Clean on Oil, Mining and Gas Revenues', Global Witness, Washington DC, March 2004, pp. 53-64.
18. Financial Times, 20 April 2004; Upstream, 13 April 2004.